



السعودية

%1

مجموع النقاط الكلي: لا تقدم للجمهور أي معلومات حول وثائق موازنتها خلال السنة المالية

إضاءات

المعلومات المعلنة في الوثائق العامة

يكشف مجموع نقاط السعودية في مؤشر الموازنة المفتوحة عن أن الحكومة لا تزود الجمهور بأي معلومات تقريباً حول الموازنة المركزية للحكومة ونشاطاتها المالية خلال السنة التي تغطيها الموازنة، وهو ما يجعل في غاية الصعوبة على المواطنين اعتبار الحكومة موثوقة في إدارتها للأموال العامة.

يقيس مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2008 كمّ ونوع المعلومات التي توفرها الحكومات لمواطنيها في وثائق الموازنة الرئيسية التي ينبغي إصدارها خلال السنة المالية. ويشكل مشروع الموازنة واحدة من أهم هذه الوثائق، والتي يجب أن تشتمل على اقتراح يفصل خطط السلطة التنفيذية (الحكومة) للسنة المالية التالية، إلى جانب كلف تنفيذ الأنشطة المقترحة. ويجب أن يكون هذا المشروع متاحاً مسبقاً للجمهور وللمجلس التشريعي مسبقاً من أجل إقراره في شكله النهائي قبل ثلاثة أشهر على الأقل من بداية السنة المالية، وذلك لإتاحة الفرصة لإجراء مراجعة كافية ونقاش عام حوله.

في السعودية، لا يتم توفير مشروع الموازنة للجمهور، ما يعني أن المواطنين لا يحصلون على صورة شاملة لخطط الحكومة المتعلقة باستيفاء الضرائب والإنفاق خلال السنة التالية. ومع أنه يتم إصدار بيان صحفي قبل وقت قصير من الإنفاق خلال السنة السابقة، والدخل والإنفاق المتوقع وفق القطاع في

مدى توفر وثائق الموازنة الرئيسية السبع وموازنة المواطنين (مرتبة حسب أولوية الإعلان)

بيان ما قبل الموازنة	لا
مشروع الموازنة	لا
موازنة المواطن	لا
الموازنة المعمول بها	لا
التقارير الصادرة خلال السنة	لا
قنصل أو فصت نم ة ع ج ا ر م	لا
تقرير نهاية السنة	لا
تقرير التدقيق المالي	لا

بداية السنة المالية، إلا أنه لا يكشف سوى عن المستويات الإجمالية للدخل والإنفاق في السنة السابقة، والدخل والإنفاق المتوقع وفق القطاع في السنة القادمة.

بالإضافة إلى ذلك، من الصعب تعقب الإنفاق وجمع الإيرادات والاقتراض خلال العام، ذلك أن السعودية لا تنشر تقارير بداية السنة ولا مراجعة منتصف السنة المالية.

من الصعب أيضاً تقييم أداء الموازنة في السعودية لدى انتهاء السنة المالية، إذ لا يتم نشر تقرير عن نهاية السنة، مما يحول دون عقد مقارنات بين ما أقرته الموازنة وما تم إنفاقه وجمعه فعلياً. أما الأرقام المعلنة في نهاية السنة فهي تلك التي تتعلق بإجمالي الدخل والإنفاق، كجزء من بيان الموازنة العام. كما أن السعودية لا تعلن تقارير تدقيق حساباتها، ولا تقدم أية معلومات عما إذا كان يجري تطبيق توصيات الرقابة المالية بنجاح.

يبقى أمر الوصول إلى معلومات مفصلة عن الموازنة، واللازمة من أجل معرفة مدى تقدم الحكومة في إنجاز مشروع أو نشاط معين محدود جداً. ولم تقم السعودية بتصنيف حق الوصول إلى المعلومات الحكومية لديها كقانون.

المشاركة العامة ومؤسسات مراقبة المصداقية

بالإضافة إلى تحسين مدى الوصول إلى وثائق الموازنة الرئيسية، ثمة وسائل أخرى، والتي كان يمكن أن تجعل من موازنة السعودية أكثر انفتاحاً. ويمكن زيادة فرص مشاركة المواطنين في النقاشات حول الموازنة. ومن الملاحظ أن السعودية لا تتوافر على مجلس تشريعي منتخب، ولا يمتلك مجلس الشورى الذي تعينه الحكومة أي صلاحيات فيما يتعلق بالموازنة.

يعتبر استقلال المؤسسة للرقابة المالية في السعودية محدوداً إلى ما. ويمكن للفرع التنفيذي أن يقبل رئيس محكمة الرقابة الوطنية العليا، كما أن لهذه المحكمة صلاحيات محدودة في تقرير نوعية الرقابة الواجب تفعيلها.



Open Budget Index 2008

السعودية

يقسيم ويشتر الموازنة المفتوحة كمية ونوع المعلومات المتوفرة للجمهور في وثائق موازنة الدولة. وقد تحدد وضع الدولة ضمن فئة أداء بعينها عن طريق احتساب معدل الإجابات عن 91 سؤالاً مسن أسئلة استبانة الموازنة المفتوحة، والتي تتصل بالمعلومات المتضمنة في وثائق الموازنة الثمانية الرئيسية التي ينبغي أن توفرها كافة الدول لجمهورها.

معلومات الاتصال بالباحثين
للاستعلام عن الشؤون الخاصة بالسعودية،
يرجى الاتصال بـ
مبادرة الميزانية المفتوحة
شراكة الموازنة الدولية
مركز أولولويات السياسة والموازنة
800 First St NE
واشنطن، دي سي 20002
موقع إلكتروني:

www.internationalbudget.org

هاتف: 202-408-1080

فاكس: 202-408-8173

بريد إلكتروني:

info@internationalbudget.org

تأسس مشروع شراكة الموازنة المفتوحة كجزء من مركز الموازنة وأولويات السياسة. وهو منظمة أبحاث غير منحازة وغير ربحية مركزها واشنطن عام 1971، والتي تهدف إلى دعم منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز عمليات الموازنة ومؤسساتها وتناجها في كافة أنحاء العالم. للمزيد من المعلومات حول مشروع شراكة الموازنة الدولي، ومبادرة الموازنة المفتوحة لعام 2008، تفضلوا بزيارة الموقع الإلكتروني:

www.openbudgetindex.org

